

Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement  
Département de l'Energie et des Mines



المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة  
قطاع الطاقة والمعادن

# افتتاح المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية

كلمة الدكتور عبد القادر اعمارة  
وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

(مراكش، في 28 – 30 أبريل 2014)

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي السادة الوزراء،  
أصحاب الفخامة السادة السفراء  
السيد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،  
السادة المدراء العامون  
حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أرحب بالسادة الوزراء والوفود المرافقة لهم في بلدهم الثاني المملكة المغربية، وأن أشكرهم على تلبية الدعوة للمشاركة في أشغال المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية المنعقدة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وذلك تحت شعار "الثروة المعدنية إمكانيات واعدة لتنمية مستدامة".

وأنتهز هذه المناسبة كذلك لأرحب بكافة المشاركين في أشغال مؤتمرنا هذا الذي أتمنى له كامل النجاح و التوفيق و أتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء اللجنة المنظمة واللجنة التحضيرية للمؤتمر على الجهود القيمة التي بذلوها لتنظيم فعاليات هذا المؤتمر وتوفير شروط نجاحه.

لقد دأبت المنظمة العربية منذ إحداثها على العمل من أجل الرفع من مستوى التنسيق والتعاون العربي في مجال الترويج للمؤهلات المعدنية التي تزخر بها بلداننا العربية والتعريف بالكفاءات والخبرات العربية، وحرصت على رصد التطورات الاقتصادية والصناعية التي يشهدها العالم من حولنا التي تساعد على تقييم قطاع الثروة المعدنية و الصناعات المرتبطة به في الدول العربية وتمكن من إبراز المعوقات المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة، الشيء الذي يستوجب منا بذل المزيد من الجهد لتدليل الصعوبات والتركيز على متطلبات تطوير القطاع لمواجهة الإكراهات والتحديات التي تواجهها الصناعات المعدنية في بلداننا.

أصحاب المعالي السادة الوزراء،  
حضرات السيدات والسادة.

لا يخامرنا أدنى شك بأن اجتماعا بهذا المستوى يعد مناسبة مهمة لتبادل الرأي وتدارس القضايا ذات الاهتمام المشترك لتعزيز التشاور الذي من شأنه الدفع بالتعاون

العربي والارتقاء به لتأمين تنمية مستدامة للقطاع المعدني بأقطارنا وفق منظور يفترض فيه أن ينحو منحى الانسجام و التكامل.

ولدي اليقين، أن هناك أكثر من مجال وأكثر من محور لتمتين جسور هذا التعاون المنشود، إذ يتيح القطاع المعدني الأرضية السانحة لبلوغه عبر تبادل الخبرات ومقارنة التجارب والاستفادة من حنكة وكفاءة بعضنا البعض لتطوير الخبرات والكفاءات لمواكبة ركب التطور التكنولوجي والعلمي في الميادين المعدنية بدءا من التنقيب والبحث عن المعادن وانتهاء باستخراج المواد القابلة للتسويق وتصنيعها ومرورا بمختلف دراسات الجدوى لإقامة مشاريع مشتركة تعود بالنفع على الجميع.

وفي هذا الإطار ومما لا شك فيه فإن فسح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيع المبادرات الحرة لمن شأنه أن يخلق المناخ الملائم لاغتنام الفرص المتاحة في البلاد العربية وترجمتها إلى مشاريع استثمارية بأقطارنا العربية.

**أصحاب المعالي السادة الوزراء،  
حضرات السيدات والسادة.**

إن أهمية الثروات المعدنية التي يزخر بها باطن الأرض في الوطن العربي تحفزنا جميعا للتركيز على مشاريع تروم مجال التثمين والتحويل عوض الاقتصار على تصدير مواد معدنية في شكل خامات وذلك لإنتاج مواد معدنية مصنعة ذات قيمة مضافة عالية تعزز القدرة التنافسية في السوق العالمية، سيما أن بعض المعادن أصبحت ذات أهمية استراتيجية لنذرتها وزيادة الطلب عليها في السوق العالمية.

في هذا السياق، أود التطرق بإيجاز إلى التجربة المغربية في ميدان الصناعة المعدنية، إذ لا يخفى عليكم بأن المغرب، بفضل تركيبته الجيولوجية المتنوعة وتوفره على مواد معدنية متنوعة وكذا الخبرة التي اكتسبها ومهارة الموارد البشرية العاملة بالقطاع، يتبوأ مكانة مشرفة على الصعيد العالمي في استخراج وتثمين عدة مواد معدنية.

ففي مجال الفوسفاط حيث يزخر المغرب بأهم المكامن الفوسفاطية في العالم والذي انتقل الإنتاج الإجمالي الوطني فيه من حوالي 5 ملايين طن من الخام في بداية الخمسينات إلى أكثر من 26 مليون طن سنة 2013.

واعتبارا لأهمية الصناعة التحويلية للفوسفاط، فقد قطع المغرب فيها أشواطاً مهمة وبذل جهودات متواصلة منذ سنة 1965، تاريخ بداية إنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة، إلى يومنا هذا حيث تم اعتماد استراتيجية تنموية تركز على الزيادة في الطاقة التحويلية المحلية وتحسين القدرة التنافسية للمواد المصدرة وذلك من خلال إنتاج مواد ذات جودة عالية وعصرنة طرق ووسائل الإنتاج والتحكم في الكلفة

الإنتاجية وتنويع المنافذ وتأمين حصة المغرب في السوق العالمية. وقد بلغ الإنتاج برسم سنة 2013 ما مجموعه 4,4 مليون طن من الحامض الفوسفوري و 4,7 مليون طن من الأسمدة الفوسفاتية. وفي إطار الإستراتيجية التسويقية الجديدة يسعى المغرب إلى رفع حصته في السوق العالمية إلى 40% فيما يخص مختلف المواد المنتجة من الفوسفات الخام والحامض الفوسفوري والأسمدة، مع تعزيز تموقعه على مستوى القارة الإفريقية من خلال الرفع من حجم صادرات الأسمدة.

وفيما يتعلق بالمواد المعدنية الأخرى، فهناك خاصة الرصاص والزنك والنحاس والفضة والبارتيت والفليورين والكوبالت بالإضافة إلى الصخور الصناعية. وقد بلغ الإنتاج لهذه المواد 2,4 مليون طن سنة 2013. وعلى مستوى التحويل، هناك وحدات صناعية لإنتاج سبائك الرصاص والفضة وأوكسيد الزنك وقطبان الكوبالت، حيث بلغ الإنتاج الكلي من المواد المحولة ما مجموعه 12 750 طن.

وعلى هذا الأساس، أصبح القطاع المعدني في المغرب يضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10 % وفي قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 30 % وعدد مناصب الشغل المتوفرة التي تصل إلى 40 ألف منصب، ناهيك عن وقعه الإيجابي على أنشطة اقتصادية أخرى كالنقل والموانئ وفك العزلة عن مناطق نائية.

ولإعطاء دينامية جديدة لهذا القطاع، تم وضع استراتيجية تنموية سنعمل على تنزيل مضامينها وترجمتها إلى مشاريع ملموسة في إطار برنامج تعاقدى مع المهنيين والقطاعات الحكومية المعنية. ويرتكز تنفيذ هذه الاستراتيجية على الدور الفعال الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص في التنمية المعدنية مع تقوية دور الدولة في تشجيع البحث والتنقيب المعدني وإنجاز البنية التحتية الجيولوجية وتكوين الأطر واليد العاملة المختصة وملائمة الإطار القانوني المنظم للقطاع المعدني. وفي هذا الباب، سيتم في القريب عرض مشروع القانون المعدني الجديد على مسطرة المصادقة، الذي يشكل إطارا محفزا يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي تعرفها الصناعة المعدنية وذلك بهدف تشجيع البحث والتنقيب المعدني لاكتشاف مكامن جديدة مع ضمان تنمية مستدامة للصناعة المعدنية الوطنية. ومن المحاور الأساسية الجديدة لمدونة المعادن، نذكر:

✓ توسيع مجال تطبيق التشريع المنجمي ليشمل مواد معدنية أخرى ذات الاستعمال الصناعي كالكالسيت (Calcite) الفيلدسبات (Feldspath) والمغنيزيت

(Magnésite) والبرليت (Perlite) باستثناء مواد البناء والمواد المستعملة في الهندسة المدنية؛

✓ إحداث ترخيص الاستكشاف يخول للمرخص لهم إمكانية إنجاز برامج استكشاف على مساحات واسعة تتراوح بين 100 و 600 كلم<sup>2</sup> التي يمكن أن تصل إلى 2400 كلم<sup>2</sup>؛

✓ توسيع السند المنجمي ليشمل كافة المواد المنجمية، عوض نظام الأصناف المعمول به حالياً؛

✓ إحداث تراخيص جديدة لاستغلال التجاويف من أجل تخزين الغاز الطبيعي واستغلال الفضلات وأكوام الأنقاض،

✓ تمديد مدة صلاحية رخص الاستغلال وتجديدها إلى غاية نفاذ المدخرات؛

✓ إدخال أحكام تتعلق بدراسة التأثير على البيئة ومخطط التخلي للمحافظة على البيئة وضمان تنمية مستدامة.

**معالي السادة الوزراء،  
أيها الحضور الكريم،**

لا تفوتني هذه المناسبة لكي أعبر لكم عن الاستعداد الكامل للمملكة المغربية والاهتمام الدائم الذي توليه لدعم وتعزيز التعاون العربي في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمل في إطار التعاون الثلاثي لتيسير ولوج رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي تربطها بالمملكة المغربية علاقات سياسية واقتصادية قوية وتتواجد بها مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة. وخلال الزيارة الملكية الناجحة لكل من مالي وكوت ديفوار وغينيا كوناكري والغابون في فبراير الماضي، تم إبرام 92 اتفاقية شراكة همت بالإضافة إلى قطاع المعادن، قطاعات أخرى كالطاقة والكهرباء والماء والصناعة والسكن والنقل والبنيات التحتية والصحة والفلاحة والصيد البحري والاتصالات وكذا القطاع البنكي والمالي.

ومن هذا المنطلق يحذوني أمل كبير في تعاون جميع الأطراف من أجل جعل هذا المؤتمر ليس فقط فضاء للقاء وتبادل الآراء وهو أمر محمود لكن للوقوف على مواطن القوة والضعف التي تميز النشاط المعدني وتقييم حصيلة المؤتمرات والندوات السابقة مع دراسة سبل إجراء التوصيات المنبثقة عنها، مما سيمكن من توضيح الرؤية قصد إعداد برامج عملية تساهم في تجاوز الصعوبات التي تواجه هذا القطاع واستدراك الخصائص الحاصل في مجال التنسيق العربي من أجل الاستفادة المثلى لشعوبنا من خيارات باطن أرض الوطن العربي وضمان التنمية الاقتصادية لبلداننا آخذين بعين الاعتبار مختلف الإكراهات التي ما فتئت تتزايد وتتعمق يوماً بعد يوم في الأسواق

العالمية لمختلف المواد المعدنية. وفي هذا السياق، نقترح تشجيع مبادرات القطاع الخاص بتنظيم لقاءات على هامش هذا المؤتمر بين الفاعلين الخواص لإبرام شراكات استثمارية.

فالمطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هو إشراك القطاع الخاص والمؤسسات العاملة في القطاع المعدني لوضع خارطة طريق واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ الفوري والتدريجي من خلال جرد دقيق لكل الجوانب التكاملية ودراسة السبل الممكنة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المشتركة وفق منظور تطبعه ممارسة الحكامة الجيدة.

وفي الختام، أجدد الشكر الجزيل لتلبيتكم الدعوة متمنيا لكم مقاما طيبا ببلدكم الثاني المملكة المغربية راجيا من العلي القدير أن يكمل أشغال مؤتمرنا هذا بكامل النجاح والتوفيق، إنه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته